

والكلام من باب القلب اي صفة التفتيح ثابتة للشيء والمعنى
 ان الشيء موصوفه بانكشاف الصوت عند خروجها حتى تتصل
 بجوف طرفها الثاني منها يخرج انطواء المشالة والمحال ان
 يخرج بها حافة الثاني من عازات وسطه وقوله استطل
 امر من الاستطالة وهي لغة ابعاد المسافتين والمزيد منها
 هنا الاستدراك من اول حافة التماس اليها كما قاله الجوهري
 والمعنى صفة بالاستطالة والحاصل ان الضار صرفي استطل
 وانما وصفت بالاستطالة لانه يستطل حين يتصل بخروج
 اللام والتميز بين الخرجين باعتبار واحد صلا للفظ
 بها والحق المتقدم ان التماس بالشيء في التفتيح
 وقالوا انها انفتحت حتى اتصلت بخروج الفاء ولذا يتبدل بها
 فيقال جدي وجدوت قال ابن المنصور سبل التفتيح
 بها قطع النظر عن التحيز المقابل وتعليق في نحوها التحصيل
 صفاتها المتميزة عن انطواء قال الجوهري والفرق بين
 المستطل والممدودة ان المستطل صريفي في مجرى و
 والممدود صريفي في نفسه ثم اعلم ان خروج الصفات
 العنصرية المتقابلة فورية ونحوها طعنة والقوية للجر
 والسنة والاسئلة والاطياف والاصوات والضعفة
 الخسوا تقابلها في الهمس والترفاوة والاستقالة
 والاضطراب والاضطراب والزلزل وانما السبع المفرة فكلها
 فورية الالذني ثم كل من السعة والعنصرية لا يثبتان بنفس
 بخس من الصفات العنصرية فجمع الصفات القوية
 كالطاء المهلة فهو اقوى وما جمع جميع الصفات الضعيفة

فهو

فيها وضعفها كالماء والفاء وما اجتمع فيها الا لانه فهو مستوسط
 فيها وضعفها وقوته يجب تضمينها والاخذ والاختيار
 بالتجويد **لازم** جمع بينها تأكيد للوجوب و
 وجعل الشيخ ذكرها الثاني تفسيرا للاول بنا على انه عطف
 بيان وقد ردها للمقاربي لانه الحكم بس على اطلاقه
 والاضطرار يقال تقديره واخذ المقاربي بتجويد المقاربي
 وهو تحريك الفاقلة باضرب الحرف في عن خارجها واعطاء
 حقوقها من صفاتها وما يترتب على مقرباتها وركبانها فرض
 لازم وصحة وانما هذا العلم اتم لانه لا خلاف في عدم فرض كفاية
 والعمل به فرض عين في الجملة على صاحب كل قراءة ورواية
 ولو كانت القراءة سنة وانما قايما التجويد على ما سبقت
 بيانه فانما هو مستحسانه فالاضطرار المراد بالتحتم هنا ايضا
 الوجوب الاصطلاحي المشتمل على بعض اقله من الوجوب
 الشرعي لا المجموع بين الحقيقة والمجاز واستعمال المعنيين
 بالاضطرار كما ذهب اليه الشرح من التام فعيه فان التحيز
 على نونهين ضمني وجبني فالجملتي خطا به يعرض للفظ
 ويحل بالمعنى والاعراب كرفع المجرور ونصب ونحوها
 سواء ما تغير المعنى به اصلا والتفتيح خطا به يحل بالعرف
 كترك الاخفاء والقلب والاضطرار والادغام والفتحة
 ولكن قبيح التحتم وعكسه وسد المقصور ومقتضى الممدود
 وانما انزلوه ولا يشك ان هذا النوع حكما بما ليس بفرض
 عين يترتب عليه لعقاب الشديد وانما فيه في العتاب
 والتهديد وانما تخصيص الوجوب بقراءة الفاتحة كما ذكره

فيها وضعفها كالماء والفاء وما اجتمع فيها الا لانه فهو مستوسط فيها وضعفها وقوته يجب تضمينها والاخذ والاختيار

مطلب الوجوب الشرعي